الفصل الثاني: النظريات المفسرة

- تمهيد

1- ماهية النظرية

2- النظريات المفسرة لإنحراف الأحداث

تمهيد:

ظهرت العديد من النظريات التي تطرقت إلى موضوع انحراف الأحداث وكل واحدة منها ألقت أضواء على هذه الظاهرة كما أن كل واحدة منها تركت ثغرات ومناطق ظلال ولذلك فان هذه الظاهرة تنفلت من أي إطار تفسيري واحد، فلقيت في ذلك اتجاهات فكرية مختلفة، فتعددت وجهات النظر والآراء تبعا لتعدد الزوايا التي ينظر منها أصحاب تلك النظريات والاتجاهات مع ما تتميز به ظاهرة الجنوح من خصوصيات.

وهذا لأن سلوك الجانح ظاهرة تهم كلا من عالم الاجتماع والقانون وعالم النفس والمربي ورجال القضاء ويدخل ضمن اختصاص كل منهم لذلك حاول كل منهم أن يفسرها انطلاقا من أطره النظرية وطرقه في البحث والتي تتشعب وتتعارض كما قد تتفق في بعض الأحيان والسبب في ذلك يرتد إلى هذه الظاهرة التي تقع على مفترق طرق مختلف العلوم الإنسانية.

ولهذا فإننا سوف نقتصر على معالجة نماذج من هذه النظريات لمعرفة مدى تطابقها مع واقع مجتمع الدراسة.

1 – ماهية النظرية:

تعرف النظرية أنها تمثل إطاراً عاماً يضم مجموعة من الحقائق المنظمة و مجموعة متكاملة من الافتراضات المناسبة و القوانين العلمية و المبادئ العامة المرتبطة مع بعضها البعض ارتباطا منهجيا و منطقيا، بالإضافة إلي احتوائها علي مجموعة من التعريفات العلمية المبنية علي الملاحظة والاختبار، إذا فوظيفة النظرية أنها تتناول بالوصف والتفسير و التحليل للظواهر و الحقائق المترابطة و المتصلة بموضوع ما.

النظرية هي خلاصة جهد العلماء والباحثين في فهم السلوك البشري وكيفية انحرافه والعوامل المؤثر فيه، ورسم الاستراتيجيات. لهذا فإن النظرية تمثل الأساس الفكري الذي ينطلق منه المرشد إلي الواقع، و تعد بمثابة الخريطة التي عليها نقاط معروفة، تساعدنا في معرفة ما نريد الوصول إليه، وماذا نتوقع، وأين تمضي، وما هي الطرائق المناسبة للوصول إلي أهدافنا

2 – النظريات:

رغم حداثة الاهتمام بدراسة ظاهرة جناح الأحداث علميا، حيث يعود تاريخ أولى الدراسات إلى منتصف القرن التاسع عشر، نجد أنفسنا أمام عدد كبير من الدراسات والنظريات التي حاولت تفسير هذه الظاهرة، وذلك حين طرح الكثير من الأطباء وعلماء النفس والاجتماع ورجال القضاء بعض الأفكار العلمية المنظمة في شكل نظريات علمية محددة لتفسير طبيعة السلوك الإجرامي، واتجهوا في ذلك اتجاهات فكرية مختلفة، فتعددت وجهات النظر والآراء تبعا لتعدد الزوايا التي ينظر منها أصحاب تلك الآراء إلى ظاهرة الجناح[1].

[1]– زينب حميدة بقادة: **أثر الوسط الاجتماعي في جنوح الأحداث**، أطروحة دكتوراه الدولة، قسم علم الاجتماع بجامعة الجزائر، 2007–2008، ص:78.

معظم النظريات الاجتماعية في الانحراف ترى أن الانحراف أمر يتعدى السلوك الفردي بدوافعه السوية منها و المرضية ولا يمكن فهمه إلا من خلال دراسة رئيسية للمجتمع و مؤسساته و يبقى تحديد الانحراف أمرا اجتماعيا.

إن علماء الاجتماع بوجه عام لا ينظرون إلى الفرد المجرم أو إلى الطفل الجانح بوصفه شخصا معزولا عن بيئته بل هو كائن اجتماعي مرتبط بهذه البيئة. فهم لا يبحثون عن عيب في جسم الفرد أو في عقله أو في شخصيته بل عن أي اضطراب أو خلل أو عيب في وجوده الاجتماعي كعضو في الجماعة[1]. وقد تمخضت عن هذا الاتجاه عدة نظريات مفسرة للسلوك الإنحرافي ومعتمدة على العامل الاجتماعي كمتغير في التفسير، من النظريات السائدة حول الانحراف و أقربها إلى القبول في الوقت الحاضر ما يلي:

أ) – نظرية التعلم الاجتماعي:

يعد التعلم هو المحور الأساسي لنظرية التعلم الاجتماعي، وذلك لما له من أهمية في حياة الإنسان و في تنشئته، حيث يرى أنصار هذه النظرية أن معظم السلوك الإنساني متعلم أو مكتسب من البيئة، فالناس ينمون وفقا لما يتوفر لهم من فرص في البيئة التي يعيشون في كنفها، وما يمرون به من خبرات .

و"**ألبرت باندورا A.Bandura**" (1977م) هو من أبرز رواد هذه النظرية ،حيث اعتقد أن كثيرا من أنماط السلوك مكتسب من خلال التعلم من خلال الملاحظات أو المشاهدة، وإن ما يكتسبه الفرد الملاحظ ما هو إلا تمثيل رمزي للأفعال أو لنماذج الأفعال .

حيث تشير الدراسات المنشورة إلى أن التعلم الاجتماعي يتمحور حول جانبين أساسين هما:

[1] – إلهام بلعيد: **التنشئة الاجتماعية وتأثيرها في سلوك المنحرفين الأحداث**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع القانوني، جامعة باتنة، الجزائر، 2009– 2010، ص:108.

أولا- المحاكاة و التقليد، و **ثانيا**- مبادئ التعلم العامة مثل التعزيز والعقاب والإطفاء والتعميم والتمييز التي تلعب دور مهم في عملية التنشئة الاجتماعية.

ووفقا لهذه النظرية فإننا لا نتعلم أفعالا مسبقة فقط، بل نتعلم نماذج كلية من السلوك، أي أن ما نتعلمه ليس فقط نماذج السلوك، ولكن القواعد التي هي أساس السلوك.

كما يرى "**جون دولار**" و"**نيل ميللر**" أن السلوك يقوم على التعزيز فالسلوك المعزز عن طريق الثواب يميل إلى التكرار في نفس المواقف، أما السلوك المعزز بالعقاب يميل إلى التوقف وإن هذا التصور يقوم على مفهوم "نموذج التعلم بالملاحظة" والذي يفترض أن الأفراد يتعلمون عن طريق ملاحظة سلوك الآخرين وتقليدهم، وهذا المبدأ له أهمية كبيرة تربويا باعتبار التعلم عملية اجتماعية [1].

ومقومات الشخصية في هذه النظرية تقوم على رأي مؤداه أن العادات التي يكتسبها الفرد (بالتعلم) أثناء محاولاته لإزالة التوتر الذي تسببه له دوافعه، هي في الحقيقة صفاته وسماته الفردية ومقومات سلوكه العام والخاص. وتربط نظرية التعلم الاجتماعي الانحراف بعملية تعلم القيم والقواعد والرموز التي تشكل المقومات الأساسية للوسط الاجتماعي [2].

ب) - النظرية اللامعيارية:

اللامعيارية حسب عالم الاجتماع الفرنسي "**ايميل دوركايم**" هي انهيار المعاييرالاجتماعية المسؤولة عن تنظيم علاقات الأفراد بعضهم ببعض في إطار النظام الاجتماعي الواحد، فاللامعيارية تعبر عن غياب القيم والمعايير الاجتماعية المتحكمة في السلوك الاجتماعي للأفراد

[1] - خواجة عبد العزيز: **مبادئ في التنشئة الاجتماعية**، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2005، ص: 75.

[2] - حملاوي حميد: **التنشئة الاجتماعية للطفل في الوسط التربوي**، مذكرة ماجستير، خدمة اجتماعية، قسم علم الاجتماع، غير منشورة، جامعة قالمة،2007،ص:61.

بحيث لا يستطيعون التفريق بين المشروع وغير المشروع، و الجائز وغير الجائز وبذلك ينجرف الأفراد نحو الانحراف دون أي ضابط أو قيد أخلاقي[1].

وقد أطلق "**إيميل دور كايم**" على مثل هذه الحالة إسم "**الأنومي Anomie**" أي اللامعيارية. وهي الحالة التي تفقد المعايير الاجتماعية السائدة في مجتمع ما فعاليتها في ضبط سلوك أفراده وتنظيم سلوكهم لتحقيق القدر المطلوب من التوافق الاجتماعي.

وتخلص نظرية "**دوركايم**" في اللامعيارية إلى أن حجم الجريمة يتناسب طردا مع حجم التضامن الموجود في المجتمع، أي أنه كلما ارتفع معدل التضامن في المجتمع كلما كانت السيطرة عليه أقوى من خلال ما يسمى بالضمير الجمعي وبالتالي تقل معدلات الجريمة.

وعندما تغيب روح التضامن في المجتمع، وتظهر المعايير الاجتماعية والسلوكية الغير واضحة و المشوهة تظهر حالة اللامعيارية ويتجه الفرد إلى ارتكاب أنماط سلوكية منحرفة عن النظام الاجتماعي السائد في المجتمع.

وقد تفرعت عن نظرية اللامعيارية عدة نظريات اجتماعية تدور حول نفس المحور كنظرية الثقافة السفلية الجانحة و نظرية "**مرتون**" في تحقيق الذات و غيرها من النظريات التي عالجت موضوع طبيعة السلوك المنحرف و جنوح الأحداث في المجتمع الأمريكي بالذات و كذا في باقي المجتمعات[2].

و عليه فعدم الترابط والتناقض بين القواعد الاجتماعية و الأهداف التي تحددها الجماعة حسبما تمليه الثقافة السائدة و بين الوسائل لتحقيق الأهداف هو الشيء الذي يؤدي إلى الانحراف وإلى السلوك الإجرامي من وجهة نظر "**روبرت ميرتون**" وقد حدد "**ميرتون**" خمسة أنواع من ردود الفعل نحو هذا التناقض وهي: الامتثال، الاختراع، الطقوسية، الانسحاب والثورة[3].

---

[1] – مصباح عامر: **التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية**، شركة دار الأمة، الجزائر، 2003، ص:270.

[2] – الدوري عدنان: **جناح الأحداث**، ط1، منشورات ذات السلاسل ، الكويت، 1985، ص:199.

[3] – غباري محمد سلامة محمد: **الانحراف الاجتماعي و رعاية المنحرفين**، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002، ص:15.

وربما يكون الاختراع أو الابتكار هو أبرز هذه العمليات الخمس وأغلبها شيوعا، لأن الفرد غالبا ما يسعى إلى ابتكار الوسائل غير المشروعة لتحقيق أهداف مشروعة ومع هذا فقد ينحدر بعض الأطفال إلى هاوية الانحراف بانتمائهم إلى أنماط سلوكية جانحة تشيع في بيئة جانحة و تشكل الخلفية الثقافية الفاسدة لنشوء مثل هذه الأنماط السلوكية المنحرفة.

وهنا لا يجد الطفل الذي يعيش في مثل هذه البيئة الجانحة غير الانتماء باتخاذ الوسائل الإجرامية

الانحراف بالانسحاب أيضا وذلك حيث كما قد يتحقق طريقا لتحقيق أهدافه المشروعة في الحياة، يفشل الفرد في مواجهة الواقع ويقع مثلا في دائرة الإدمان على المخدرات.

ت) – نظرية الوسط الاجتماعي:

ترى هذه النظرية أن الجريمة وليدة الوسط الاجتماعي الذي توجد فيه وكان من أهم روادها "**لاكساني Laccassagne**" وهو المؤسس الحقيقي لهذه المدرسة وكانت أفكاره حول تفسير السلوك الإجرامي قد جاءت كرد فعل لتطرق أفكار"**لومبروزو**" فمن ناحية أن يرى الجريمة ظاهرة شاذة في المجتمع ورغم ذلك فكل مجتمع يفرز المجرمين الذين يستحقهم[1].

ومن ناحية أخرى يرى أن الوسط الاجتماعي هو البيئة التي ينمو فيها الإجرام وأن المجرم كالميكروب الذي لا قيمة له إلا منذ اللحظة التي يجد فيها البيئة الصالحة لنموه. ويرى أيضا أن العوامل الفردية بدون هذه البيئة لا يمكن أن تدفع بمفردها الإنسان إلى الجريمة، فضلا عن ذلك فان البيئة أو الوسط الاجتماعي الذي ينمو من خلاله السلوك الإجرامي يشمل البيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية وأخيرا يرى"**لاكساني**" أن مقاومة الجريمة يستلزم تغير وتطوير البيئة على نحو يجعلها أقل صلاحية لإفراز المجرمين ويتم هذا بتطوير وتدعيم التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع فالبيئة الاجتماعية هي التي تشكل الفرد على نحو يدفعه عرضا

[1] – محمد أبو العلا عقيدة :**أصول علم الإجرام**، الطبعة 2، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1994، ص:93.

أو بصفة دائمة إلى الجريمة، بل واتخاذها حرفة دائمة له ويدل على هذا القول بأنه من الملاحظ أن الأغلبية الساحقة من مرتكبي جرائم القتل والسرقة لم يجدوا التربية الصالحة أو الرعاية والرقابة اللازمتين خلال مرحلة الطفولة[1] فكان الشارع بالنسبة لهم هو المدرسة الحقيقية للإجرام حيث يعيشون مع بعضهم في مجموعات، ثم تحولوا إلى مجرمين محترفين ليس لأسباب عضوية كما ذهب "**لمبروزو**" بل لأنهم اختاروا الجريمة كمهنة لهم ويرى أصحاب هذه المدرسة أن التقليد هو العامل الأساسي للإجرام فمعظم الأعمال والتصرفات تتم من خلال القدوة أو المثل بطرق التقليد وقد صاغوا للتقليد ثلاثة قوانين:

أولا: إن الأفراد يقلد بعضهم البعض على نحو أكبر كلما كانوا متقاربين .

ثانيا: في الغالب يقلد المرؤوس رئيسه أومن هم في طبقة أدنى يقلدون المنتمين إلى طبقة أعلى.

ثالثا: في حالة وجود تعارض بين الأذواق القديمة والحديثة، فان الحديث يتم تقليده ويطرد القديم.

ورغم ذلك فان السلوك الإجرامي لا يرد في مجموعه إلى التقليد لأنه يعتبر أن الإرادة الفردية لها دورها كذلك بعيدا عن تأثير التقليد وهذا يؤدي إلى اعترافه بأن المسؤولية الجنائية أساسها حرية الإرادة وليست الحتمية ، كما يذهب رواد المدرسة الوضعية الايطالية[2].

وقسا وتهم يؤدي به إلى الهروب من الجو الأسري المشحون بالخلافات والمشاكل الأسرية فلا يجد سوى الشارع وجماعة الرفاق بديلا لأسرته فينقاد للانحراف نتيجة التقليد الناجم عن تواجده في وسط اجتماعي منحرف.

وإذا كان "**لاكساني**" قد أظهر أهمية الوسط الاجتماعي في إبراز المجرمين إلا أنه لقي عدة انتقادات منها أنه لم يوضح لماذا يقدم بعض الأفراد في هذا الوسط الاجتماعي على ارتكاب الجريمة بينما يمتنع الآخرون الذين يعيشون في نفس الظروف[3].

---

[1] – محمد أبو العلا عقيدة: **نفس المرجع**، ص:94.

[2] – محمد أبو العلا عقيدة: **مرجع سابق**، ص: 95.

[3] – محمد أبو العلا عقيدة: **نفس مرجع**، ص: 96.

إلا لأنه ورغم كل ذلك تبقى الجريمة دائما أمر شاذ وضار في نفس الوقت ويخضع المجرم لعدة عوامل اجتماعي ووراثية تجعل منه شخصا مضادا للمجتمع.

تعتبر هذه النظرية أن الوسط الاجتماعي من أهم العوامل المساعدة في الجنوح والانحراف لاحتوائه على البيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية التي ينمو من خلالها السلوك الإجرامي لأن البيئة الاجتماعية هي التي تشكل الفرد على نحو يدفعه إلى الجريمة واتخاذها حرفة دائمة له نتيجة عدم وجود الرقابة والرعاية اللازمتين خلال مرحلة الطفولة لتهيئة الحدث لتحمل الضغوطات الاجتماعية والتفاعل مع المجتمع.

فالحدث في المجتمع يخضع لضغط عدة عوامل اجتماعية ناتجة عن البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها فتواجده في مدرسة تائهة بين الإهمال والقسوة يؤدي به إلى الهروب إضافة إلى الجو الأسري المشحون بالخلافات والمشاكل الأسرية فلا يجد سوى الشارع وجماعة الرفاق بديلا للمحاضن الطبيعية المطالبة بجعله فردا سويا فينقاد للانحراف نتيجة التقليد الناجم عن تواجده في وسط اجتماعي منحرف.

ث) – نظرية التقليد عند "تارد":

تعتبر هذه النظرية بحق أول نظرية اجتماعية ذات منهج علمي واضح وفرضيات علمية محددة في مجال موضوع تعلم السلوك الاجتماعي بوجه عام والسلوك الإجرامي بوجه خاص وتعلم السلوكين الإجرامي والمنحرف كسلوك اجتماعي يمكن أن يتعلمه الفرد كأي سلوك اجتماعي آخر، لدى تناول الفيلسوف الاجتماعي "**تارد**" لنظريته التقليد.

خرج هذا العالم الفرنسي "**جبريل تارد**" بهذه النظرية رداً على نظرية **لمبروزو** البيولوجية في تفسير الانحراف ، ف"**تارد**" يرى أن التقليد ، هو : أساس تعلم السلوك ، أيًّا كان هذا السلوك، و جميع أنماط السلوك تتكون بتأثير مثال يحتذي وفعل يندفع الناس إلى النسج على منواله فالانحراف لدى "**تارد**" ينتشر بانتقاله من فرد إلى فرد أو من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى

من خلال المحاكاة أو التقليد، وتتم عملية المحاكاة تلك باتصال الأشخاص بعضهم ببعض وفق قوانين ثابتة، ويمكن التمثيل على ذلك بزحام بشري في مكان ما، فإن الأفراد المكونين للحشد متباينين ولا يعرف بعضهم البعض، بل اجتمعوا بدافع الفضول، وبعد حدوث أيّ انفعال من أحد أفراد المجموعة فإنه ينتقل إلى بقية الحاضرين مما يؤدي إلى انفعالهم وتحركهم جماعياً وهذا يُعَدُّ سلوكاً جماعياً نشأ بسبب التقليد[1] . والتقليد عند "**تارد**" يتم وفق قوانين ثابتة هي إن التقليد يتم حسب قوانين ثابتة وهذه القوانين الثلاثة كما ذكرها "تارد"هي على النحو التالي :

- يتعاظم التقليد كلما كان الاتصال بين الأفراد أكبر، وصلاتهم أكثر عمقاً وهذا يكون في المدينة أكثر منه في الريف.
- التقليد يكون من الأعلى إلى الأسفل، فالفقير يقلد الغني، والصغير يقلد الكبير.
- قانون الاندماج أو قانون تداخل وتزاحم العادات والظروف وإحلال بعضها محل بعضها الآخر، فالقتل بالسكين كان عادة عرفها أكثر الشعوب قديماً إلى أن صُنع المسدس وظهرت عادة القتل بالمسدس فزاحمتها وصارت أكثر انتشاراً منها واستُعمل كأداة بديلة، وهكذا الوسائل الأُخرى.

ويعتقد "تارد" أن السلوك الإجرامي لا يشكل سمة أو مرضاً ينتقل إلى الإنسان بالوراثة بل هو مهنة يتعلمها الإنسان من خلال اختلاطه بالآخرين وتقليده لهم وذلك حين يختار لنفسه مثلاً معيناً يحذو حذوه. والسلوك الإجرامي بهذا المعنى يشكل مهنة قد لا تختلف عن أية مهنة أخرى إلا من حيث محتواها الإجرامي فحسب.

ومن المآخذ على النظرية: قصر عملية تعلم السلوك على التقليد وحده، كذلك تفاوت الأفراد في الاستجابة للعوامل المحيطة بهم نتيجة لاختلاف الثقافة وتكوين الشخصية،

1- إبراهيم الطخيس: **دراسات في علم الاجتماع الجنائي**، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، السعودية، 1405هـ ،ص.ص:88-89.

و عجز النظرية عن تفسير سبب ارتكاب أول جريمة في التأريخ، فلا شك أنها تمت من غير تقليد، والمأخذ الرابع هو : إهمال النظرية للجوانب الأُخَرى المؤثرة في الأفراد، مثل الجوانب الاقتصادية والنفسية.

ج) – نظرية الاختلاط التفاضلي (الارتباط المتغاير):

وترد هذه النظرية الانحراف إلى الاختلاط بالمنحرفين والمجرمين وتعلم الأنماط الإنحرافية ومبرراتها التي تشجع على الانحراف وذلك من خلال العلاقات الشخصية الوثيقة بين هؤلاء المجرمين[1].

تعد هذه النظرية أكثر النظريات الاجتماعية شهرة في علم الإجرام، وتنظر هذه النظرية إلى الفرد على أنه جزء من جماعته التي ينتمي إليها، وبالتالي فهو يتبنى كل مواقفها وتصرفاتها واتجاهاتها، فهو يتعلم حب القانون أو كراهيته من خلال موقف جماعته من القانون، فهذه الحالة التفضيلية لدى الفرد عن القانون تتوقف على نوعية وماهية التركيب الاجتماعي الخاص بكل جماعة ومدى احترامها للقانون من عدمه. فهي تشكل تطويراً منهجياً آخر لشرح كيفية انتقال السلوك الإجرامي بطرق التعلم من الآخرين أو من خلال الاختلاط بالمجرمين وتعلم الأنماط الإجرامية والبواعث والمبررات التي تشجع على ارتكاب الجريمة من خلال علاقات شخصية وثيقة وحميمة وقد ظهرت أولى فرضيات هذه النظرية في كتاب مبادئ علم الإجرام للأستاذ الأمريكي"**إيدوين سذرلاند Sutherland Edwin**" منذ عام 1939 ويقدم نظريته على صورة تفسيرية للعملية التي تؤدي بالفرد إلى السلوك الإنحرافي من خلال منطلقات أساسية هي[2]:

---

[1] – الكناني ادريس: **ظاهرة الانحراف الأحداث**، دراسة اجتماعية، الطفولة المنحرفة في المغرب، ط1، مطبعة التومي، المغرب. 1976،

[2] – عبود السراج : **علم الإجرام وعلم العقاب**، جامعة الكويت، الكويت، 1406هـ، ص:320.

السلوك الإنحرافي يتعلمه الفرد ولا يرثه و التدريب على فن ارتكاب الجريمة واستعداد الشخص لتعلمها بالطرق والوسائل التي يحتاجها الفرد لكي يمارس وينفذ الجريمة وهذا ما يسميه "سذرلاند" "التفسير الميكانيكي".

تتم عملية تعلم السلوك الإنحرافي بالتصرفات وتوجيه الدوافع والميول وبالاتصال الاجتماعي والتفاعل بين الفرد والآخرين في وسط الجماعات التي يكون بينها علاقات متينة تهيئ الاتصال الشخصي المباشر، فإذا كان الأشخاص الذين يحيطون بالفرد يحترمون القوانين فإنهم بذلك يوجهون الشخص إلى الطريق السوي وإذا كان المحيطون بالشخص لا يحترمون القوانين فإنهم يوجهون ميول ودوافع الشخص إلى طرق تخالف القوانين وذلك لارتكاب الجريمة وهذا ما يسميه "**سذرلاند**" التفسير التاريخي أو التكويني".

ويقدم "**سذرلاند**" نظريته على صورة تفسيرية للعملية التي تؤدي بالفرد إلى السلوك الانحرافي من خلال منطلقات أساسية هي[1]:

– يعبر السلوك المنحرف عن حاجات وقِيَمٍ عامة، ومع ذلك فإنه لا يفسر بهذه الحاجات والقيم لأن السلوك السوي هو أيضاً يعبر عن الحاجات والقيم نفسها.

– فن ارتكاب السلوك الإنحرافي أو عملية تعلم السلوك المنحرف تكون بالتخطيط والتحضير لطرق ارتكابها و معرفة كل الآليات التي يتضمنها.

– يعد السلوك الإنحرافي سلوكاً مكتسباً أو متعلماً وهذا ينفي فكرة وراثة السلوك الإنحرافي.

– يتعلم السلوك الإنحرافي من خلال الاختلاط بأشخاص آخرين من خلال عملية اتصال ويتضمن الاتصال بالآخرين المقولة أو المحادثة والإشارات والحركات.

– يتم تعلم الجزء الأساسي للسلوك الإنحرافي داخل الجماعات الأولية ذات العلاقة الحميمة وهذا يقلل من أثر وسائل الاتصال العامة مثل السينما والصحافة والتلفزيون وغيرها.

1 – عبود السراج : **المرجع السابق**، ص: 320.

عندما يتم تعلم السلوك الإنحرافي نجد أن عملية التعلم تتضمن شقين هما:

– تعلم فن ارتكاب السلوك الإنحرافي الذي قد يكون بسيطاً وقد يكون معقداً.

– تعلم الاتجاهات الخاصة للدوافع والميول التي تقود الفرد إلى السلوك المنحرف وتعلم تبرير التصرف العدواني والسلوك الجانح.

عملية تعلم الاتجاه الخاص للدوافع والميول تعتمد على الأشخاص المحيطين بالفرد واتجاهاتهم نحو القانون، فإذا كانوا معادين للأنظمة كان التأثير سلبياً وإذا كانوا غير معادين للأنظمة كان التأثير إيجابياً، وإذا كان هناك انقسام في الرأي بين الجماعة تجاه القانون، يبدأ الفرد يعيش صراعاً ثقافياً حول مدى مناسبة نصوص القانون من عدمه.

ينحرف الشخص حين تترجح له كفة الآراء التي تحبذ انتهاك القوانين على كفة الآراء التي تحبذ الالتزام بها يبدأ انحراف الفرد حينما تترجح لديه أراء الجماعة التي لا ترى غضاضة في انتهاك القانون.

تتباين العلاقات التفاضلية أو الاختلاط التفاضلي يختلف نسبياً حسب التكرار والاستمرار والأسبقية والعمق وتعني الأسبقية أن الاتصال في المراحل الأولى من حياة الطفل يكون تأثيره أقوى وأدوم من الاتصال في المراحل المتقدمة حيث تبدو أهمية الأسبقية في حياة الشخص عندما يقف موقف الاختيار بين السلوك السوي والسلوك. أما عمق العلاقة فيقصد به عمق العلاقة التي تحتلها الجماعة المؤيدة للإجرام أو المخالفة له عند الشخص المتعلم لهذا السلوك المنحرف.

تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي عن طريق الاتصال بالنماذج الإجرامية كل الآليات التي يتضمنها أي نوع ن أنواع التعلم. وهذا يعني أن تعلم السلوك الإجرامي لا يقف عند حد مجرد المحاكاة أو التقليد وإنما يتضمن تكوين الاتجاهات والدوافع والأساليب وفن ارتكاب الجريمة.

السلوك الإجرامي يعبر عن الحاجات أو القيم ولكن السلوك الإجرامي لا يمكن أن يفسر بهذه القيم أو الحاجات لأن القيم أو الحاجات تصلح لتفسير أصل السلوك لا صفته وكل سلوك سوي أو غير سوي يعبر عن حاجة أو قيمة عامة فالرجل الشريف الذي يعمل لإشباع حاجاته المادية يشبه في ذلك الرجل الغير شريف الذي يسرق لكي يشبع حاجاته المادية أيضاً.

ورغم ما حظيت به هذه النظرية من اهتمام من قبل العلماء بشكل لم تنله أي نظرية أخرى، إلا أنه أُخذ عليها عجزها عن تفسير بعض أنواع السلوك الإجرامي، والتي يكون فيها للانفعال والمصادفة دورا أساسٌ، كذلك لم تشر النظرية إلى الإرادة الحرة للفرد، واعتبرته عاجزاً عن التحكم في أفعاله، كما أن النظرية توقفت عند حد القول بأن الاختلاط بالمجرمين يقود إلى الجريمة، ولم تحفل بدراسة العوامل التي تدفع الشخص إلى الاختلاط بالمجرمين، ثم هناك عدد من المتغيرات في النظرية يصعب قياسها علمياً مثل : العمق، والتكرار، والاستمرار، والأسبقية، والمخالطة.

ح) – نظرية الانجراف:

نظرية الانجراف التي قدمها العالم "**ديفيد ماتزا**" تعتبر من النظريات المتوسطة "وسطى" لتفسير طبيعة السلوك المنحرف، حيث يحاول العالم "**ماتزا**" التوفيق بين مدرستين فكريتين متناقضتين في مجال علم الإجرام هما المدرسة الكلاسيكية التي تعتقد بالحرية المطلقة والمدرسة الوضعية التي تؤمن بالجبرية في مجال السلوك. حيث يفسر "**ماتزا**" الانجراف بقوله أن الطفل المنحرف ليس حراً بصورة تامة وليس مجبراً بحتمية مطلقة ولكنه عنصر يقع في مكان وسط بين قطبين متعارضين، حيث يعيش مرحلة انتقالية قلقة متذبذبة بين احترام القانون وكسره ومخالفته، والطفل المنحرف يتأثر بهذين الموقفين "احترام القانون أو كسره" حيث ينجذب لنداء أحدهما اليوم وفي الغد للآخر. بمعنى أن المنحرف الصغير هو شخص ينجرف نحو الانحراف أو يعتدل نحو السلوك السوي حسب تيار الضبط الاجتماعي الذي يتعرض له. فحين تضعف فعالية الضبط

في المجتمع الكبير تبدأ ثقافة سفلية بالظهور وكبديل ثقافي يتضمن معايير خاطئة تشجع على مخالفة القانون. والطفل الذي يعيش ظروفاً كهذه لا يجد لنفسه من المقاومة الذاتية التي تثبت أقدامه فوق أرضية رصينة ولذلك يظل يتأرجح بين السوية والانحراف.

ويرى "**سايكس**" أن معظم الأطفال المنحرفون قد يسلكون سلوكاً منحرفاً جانحاً في بعض الأوقات ولكن مثل هذا السلوك لا يكون دائماً وبصورة مستمرة. والأطفال المنحرفون لا يقومون سلوكهم المنحرف باعتباره سلوكاً سيئاً بل هم يقومون بعملية تحييد خاصة لتبرير مسؤوليتهم عن السلوك المنحرف. إن عملية التحييد هذه أشبه بعملية تبرير الموقف من قبل الأطفال المنحرفين حيث يتعلمون التبرير من سلوك الراشدين في أوضاع حياتهم اليومية، ويعتمد التبرير على مجموعة من الخطوات على النحو التالي:

فن إنكار المسؤولية: عن طريق الاعتراف بأن جميع من يعيشون حولهم وفي مجال بيئتهم هم من الأطفال الذين يعانون من تفكك أسري كحالتهم وأن لا مجال أمامهم سوى أن يصبحوا أطفالاً جانحين.

فن إنكار الضرر: وهنا يبرر المراهق الصغير تهمة إيقاع الضرر بالآخرين وذلك لأن الهروب من البيت أو المدرسة أو استعمال المخدرات لا تضر أحد سواهم.

إنكار الضحية: عدم وجود صاحب المحل يسهل السرقة أو قد يلقي بعضهم اللوم على الضحية في الجريمة التي يرتكبونها إذ إن مسؤولية الضحية في نشوء الفعل الإجرامي لا تقل أحياناً عن مسؤوليتهم أنفسهم بشكل أو بآخر.

اتهام المجتمع (الحكم بالإدانة على المدنين): حيث يلقي المنحرف اللوم على المجتمع لفساده.

إظهار الولاء لسلطة عليا: حيث يبرر المنحرف جناحه بمطلب الولاء لمعايير وقيم العصبة التي ينتمي إليها أو قد يكون الفعل المنحرف موجه لنصرة صديق[1].

ويتضح من هذه التبريرات ما سبق أن ذكرناه أن المنحرف يقوم بعلمية تحييد السلوك المنحرف بوصفه سلوكاً غير خاطئ وبالتالي فلا مجال لتحميل المنحرف أي مسؤولية بسبب هذا السلوك. حيث لا يرى المنحرف نفسه مقصراً أو جانحاً لأنه يعمل بوحي من بعض القيم الخفية التي تحرك سلوك غالبية أفراد المجتمع الكبير، حيث يحترم المجتمع على سبيل المثال الشخص الحاذق الذي يحقق لنفسه مكاسب كبيرة بفطنته وذكائه حتى ولو كان الطريق إلى ذلك الثراء طريقاً غير مشروع كما يحدث في المجتمع الأمريكي على سبيل المثال حسب ما ترى هذه النظرية.

خ) – نظرية الوصم الاجتماعي:

ترتكز هذه النظرية على فرضية أساسية مفادها أن الانحراف ظاهرة غير ثابتة تخضع في تعريفها إلى ردة فعل الجماعة تجاه السلوك، ولذلك يوهم فاعلها بوصمة الانحراف لخروجه على قواعد الجماعة. فالانحراف لا يقوم على نوعية الفعل بل على النتيجة التي ترتبت عليه أو على ما يطلقه الآخرون من صفة على الفاعل، وهناك من يرى أن الانحراف ينشأ عن مجموعة من المواقف والظروف تحدث نتيجة تعارض مصالح الأفراد وتصارع قيم داخل المجتمع.

ويعتبر العالم الأمريكي "**أدوين لمرت Lemert Adwin**" من أشهر من يمثل هذه النظرية، حيث يرى أن الانحراف في السلوك بوجه عام هو نتيجة خلل في التنظيم الاجتماعي القائم في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية ويقع على مستويات ثلاثة، فقد يقع على مستوى الفرد نتيجة ضغوط نفسية داخلية تؤثر على السلوك، وقد يقع الانحراف على مستوى الظروف

[1] – الدوري عدنان، **جناح الأحداث المشكلة والسبب**، ذات السلاسل، الكويت. 1985م.

نتيجة التعرض إلى بعض الضغوط البيئية التي لا تترك للفرد مجال للاختيار، أما الانحراف على مستوى التنظيم الاجتماعي فهو الذي يصبح الانحراف فيه أسلوب حياة لمجموعة كبيرة من الأفراد مثل الجريمة المنظمة[1] .

يُعَد " **لمرت**" أبرز من يتبنى هذه النظرية التي ترى أن الطريقة التي يتعامل بها المجتمع مع الفرد هي التي تؤدي إلى استمراره في ذلك السلوك المنحرف، وما ذلك الانحراف إلا نتيجة تفاعلية بين فعل الفرد المنحرف، وردود أفعال المجتمع تجاهه، وبتناميها في عملية تصاعدية تصل في النهاية إلى استقرار المنحرف على ذلك السلوك المنحرف، ثم وصمه بالانحراف. ونظرية الوصم تقوم على فرضيتين أساسيتين[2] هما:

1 – أن الانحراف لا يقوم على نوعية الفعل وماهيته بقدر ما يقوم على نتيجة ما يوصف به الفاعل من المجتمع .

2 – أن الانحراف عملية اجتماعية تقوم بين طرفين : الفعل الإنحرافي ، وردة فعل المجتمع تجاه ذلك الفعل الإنحرافي ووصمه بالانحراف من جانب آخر

وقد وضع "**لمبرت**" عدداً من المراحل لتبلور الجنوح واكتماله :

– يرتكب الفرد انحرافه الأول كبادرة لاختبار ردة فعل المجتمع تجاهه .

– تحدث ردة فعل المجتمع في صورة معاقبة الفرد على تصرفاته الإنحرافية.

– يكرر الفرد انحرافه وبحجم أكبر من الانحراف الأول .

– يقوم المجتمع بردة فعل أكبر وذلك بعقاب الفرد على سلوكه المنحرف بشكل أشد ورفض أقوى من عقاب المرة الأولى.

– يزداد الانحراف لدى الفرد ويصاحبه شعور بالعداء على الذين يمارسون العقاب ضده.

---

[1] – الدوري عدنان : "**جناح الأحداث**،"**أسباب الجريمة وطبيعة السلوك**، ط3، ذات السلاسل، الكويت، 1985، ص:263.

[2] – إبراهيم الطخيس : **مرجع سابق** ، ص:98.

– تبدأ الردود الرسمية للمجتمع وتأخذ شكلاً جديداً بإضفاء صفة الانحراف على الفرد.

– يزداد الانحراف كرد مباشر على المجتمع في هذه المرحلة يقبل المنحرف صفة الوصم بالانحراف مع محاولة التكييف والتوافق مع مركزه الاجتماعي الجديد بوصفه فرداً منبوذاً من المجتمع.

وهذه النظرية يؤخذ عليها عدم قدرتها على تفسير كيفية نشوء بداية الانحراف، وعلى هذا فقد تصلح هذه النظرية لتفسير الاستمرار في الانحراف وليس بدايته.

ملخص هذه النظرية هو أن الانحراف عملية اجتماعية تقوم بين طرفين أساسيين هما الفعل المنحرف الصادر عن الفرد وردة فعل المجتمع تجاه ذلك الفعل من جهة أخرى، وتعتمد درجة التجريم ووصم المنحرف بصفة الإجرام لا على الفعل نفسه ولكن على مدى ردة فعل الآخرين تجاه ذلك الفعل.

د) – نظرية العصبة لـ"تراشر":

يرى "**فريدريك تراشر**" واضع هذه النظرية أن العصبة الجانحة ذات تأريخ طبيعي كأي جماعة أخرى حيث تتكون بنفس العمليات والظروف التي تتكون بها الجماعات الأُخَرى، إلا أنه لا يرى أن هذه العصبة الجانحة سبباً مباشراً للجنوح، بل هي عامل مهم يسهل لأفرادها ممارسة الانحراف.

ويرى "**تراشر**" أن تنظيم العصبة الجانحة وما تقدمه من حماية لأفرادها قد يساعد في تسهيل تنفيذ الأعمال الإنحرافية وتبادل الخبرات الإنحرافية، كما يرى أن العصبة الجانحة تطورت بصورة تلقائية عن جماعات اللعب التي ينتمي إليها المراهقون ولكنها تحولت إلى عصبة جانحة بسبب قيام صراعات شخصية بين جماعات اللعب، مما أدى إلى تكتل أفراد كل عصبة وتكوين

تنظيم معين لحماية حقوق أفراد العصبة ومصالحهم المشتركة، ولإشباع ما حُرموا منه من حاجات من قبل أسرهم[1].

ويقرر "**تراشر**" أن العصبة الجانحة لا تنشأ إلا في ظل ظروف ملائمة كغياب الضبط الأسري مثلاً، إلا أنه يستدرك في توصيف سلوك أفراد العصبة الجانحة من خلال تقرير أن تصرفات أفراد العصبة الجانحة ليس بالضرورة أن تكون انحرافية في كل الأحوال ، فقد يمارس فيها أي تصرف يمارس في أي جماعة كاللعب الرياضي، إلا أن العصبة كتنظيم اجتماعي تُكون لأفرادها ولاء يزرع فيهم روح المغامرة وارتكاب بعض السلوكيات في ظل هذا السياج الانتمائي للعصبة.

و يؤخذ على هذه النظرية أخذها بمبدأ العامل الواحد في تفسير الانحراف، وإغفالها للإرادة الذاتية للفرد، إضافة إلى عجزها عن تفسير عدم انحراف بعض أفراد العصبة نفسها.

ر) – اتجاه تعدد العوامل:

أما النظريات التي تأخذ بالتفسير التكاملي للانحراف فيرى أصحاب هذا الاتجاه أن الجنوح ما هو إلا حصيلة مجموعة من العوامل يرجع بعضها إلى عوامل بيولوجية، ويرجع بعضها الأخر إلى عوامل نفسية، ويرجع بعضها الأخر إلى عوامل اقتصادية أو اجتماعية، وهم بذلك يدخلون في الاعتبار كل الظروف والعوامل التي تحيط بالموقف، لأن السلوك يعتبر استجابة لموقف معين يرتبط بالفرد ككائن اجتماعي يعيش في أوساط اجتماعية عديدة كالأسرة والمدرسة والنادي، والمؤسسات المهنية وغيرها، ويتأثر بعوامل متعددة كالعوامل الوراثية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك من العوامل المتشعبة والمتداخلة.

وقد ظهرت بوادر مثل هذا الاتجاه منذ أن أعلن الفقيه الإيطالي"**أنريكو فيري Enrrico FRRI**"، وهو من أنصار المدرسة الوضعية الايطالية، أن الجريمة هي حصيلة مجموعة مترابطة

[1]– عدنان الدوري: **جناح الأحداث: المشكلة والسبب** ، ذات السلاسل ، الكويت ، 1405هـ، ص: 210.

من العوامل الطبيعة، والعوامل الأنثروبولوجية الشخصية، والعوامل الاجتماعية. وبذلك فقد وضع "**فيري**" أصول مذهب رئيسي عرف فيما بعد بمذهب تعدد العوامل أو مذهب تداخل العوامل[1]. وفي هذا الصدد قرر "فيري" أن الجريمة ترجع إلى ثلاثة أنواع من العوامل[2]:

- العوامل الأنثروبولوجية، المتعلقة بشخص المجرم وتسمى العوامل الداخلية.
- العوامل الطبيعية أو الخاصة بالبيئة الطبيعية أو الجغرافية.
- العوامل الاجتماعية أو العوامل المتعلقة بالوسط الاجتماعي، وهي عوامل خارجية تنشأ من البيئة التي يحيا فيها المجرم.

ومن هذه العوامل يذكر "**فيري**" مدى التركيز السكاني، التكوين الأسري، نظام التعليم، الإنتاج الصناعي، الحالة التي يكون عليها الرأي العام والدين، تعاطي المسكرات، التنظيم الاقتصادي والسياسي.

بقي أن نشير بعد استعراض بعض النظريات الاجتماعية التي حاولت تفسير الانحراف إلى مقولة للعالمين الأمريكيين "**الينور و شيلدون جلوك**" بعد دراستهما المستفيضة لألف طفل جانح حيث قالا : "لاشك أن باستطاعة الكثير من علماء الجريمة وأطباء البدن والعقل وضباط المراقبة القضائية والإفراج الشرطي أن يكتشفوا من خلال دراستهم أو تعاملهم مع الأحداث الجانحين مجموعة كبيرة من العوامل ذات الصلة بتكوين الجناح ، إلا أن أحداً من هؤلاء جميعاً لا يستطيع أن يجزم بانفراد عامل واحد أو مجموعة من العوامل في إحداث النتيجة وهي الجناح، كما وليس بمقدور واحدٍ من هؤلاء أن يؤكد لنا بصورة قاطعة عدم وجود عوامل أُخَر غير معروفة له ، وقد تكون على درجة كبيرة من الأهمية السببية في تكوين السلوك الجانح وربما تطغى في أهميتها فوق كل العوامل المعروفة من قبل "[3].

---

[1] – الدوري عدنان: **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك**، ط1، جامعة الكويت، الكويت، 1973، ص: 94.

[2] – الشاذلي فتوح عبد الله، **دراسات في علم الاجتماع**، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2001، ص: 145.

[3] – عدنان الدوري : مرجع سابق ، ص: 109.

خلاصة:

اهتمت النظريات الاجتماعية بدراسة المحيط الاجتماعي للحدث مع فيها من جوانب القصور الكثير بسبب النظرة الأحادية لكل منها، لأن كل نظرية من النظريات التي تناولت السلوك الجانح فأضاءت جانبا من جوانبه وعجزت عن إضاءة جوانب أخرى، على اختلاف بين كل نظرية وأخرى في سعة أو محدودية المجال الذي اضطلعت بمقاربته.

ولاشك أن هذه النظريات خاصة الحديثة منها تتكامل أكثر مما تتنافر في تفسير السلوك الجانح.